العـــدد 20A شباط 2026
No.20A Feb. 2026
المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254

مبدأ التناقض المنطقي وأثره في التحليل النحوي دراسة تطبيقية في كتاب: (البيان في شرح اللُّمع لابن جني) للشريف الكوفي عمر بن إبراهيم (ت: 539ه)

م. د. علي جاسم جثير عودة
كلية الإمام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة

الملخص:

يتناول هذا البحث الموسوم (مبدأ التناقض المنطقي وأثره في التحليل النحوي دراسة تطبيقية في كتاب: - البيان في شرح اللُّمع لابن جني- للشريف الكوفي ت: 539ه) دراسة شاملة لمبدأ التناقض المنطقي، بوصفه أداة مركزية في التفكير العقلي والتحليل المنهجي للنحو العربي التقليدي، ويبرز أثره في بناء المفاهيم النحوية وتقييم صحة القضايا اللغوية. يبدأ البحث بتعريف دقيق للتناقض لغةً واصطلاحًا، ويستعرض شروط تحقق التناقض بين القضايا، مثل اتحاد الموضوع والمحمول والزمان والمكان والكم والكيف، ويبين آليات الاستدلال بالنقيض كوسيلة لإثبات صحة القضايا أو نفيها. كما يناقش البحث حضور هذا المبدأ في مؤلفات النحاة القدامى، من أمثال سيبويه والأنباري والرضي وابن هشام، موضحًا كيف اعتمدوا على التناقض المنطقي في تقييم صحة المعاني والإعراب، وإن لم يصطلحوا على المصطلح المنطقي نفسه، وهو ما يدل على أن الفكر النحوي العربي القديم كان قائمًا على قواعد عقلية دقيقة ومنهجية صلبة. يتضمن البحث دراسة تطبيقية مفصلة لمبدأ التناقض في كتاب البيان للشريف الكوفي، حيث يسلط الضوء على التناقض في المفاهيم النحوية الأساسية، مثل الإعراب/البناء، النكرة/المعرفة، الصحيح/المعتل، المنصرف/غير المنصرف، والظرف المتمكن/غير المتمكن، ويبيّن كيف وظّف الشريف الكوفي أسلوب الاستدلال بالنقيض في تفنيد الآراء المخالفة أو إثبات صحة بعض القضايا النحوية، مما يعكس إدراكه العميق للمنطق في معالجة المسائل اللغوية. خلصت الدراسة إلى أنّ النحو العربي، بالرغم من كونه ظاهرة لغوية، فإنّه يعتمد اعتمادًا جوهريًا على أسس التفكير العقلي والمنطقي، وأن مبدأ التناقض المنطقي يمثل أداة منهجية مركزية في التحليل النحوي التقليدي، بما يعكس دقة وصرامة الفكر النحوي العربي وعمق مقاربته للمفاهيم اللغوية. ويؤكد البحث أن تطبيق مبدأ التناقض في الدراسات النحوية القديمة ليس مجرد ممارسة لغوية، بل هو دليل على وجود عقلية تحليلية متقدمة، تجمع بين المنهجية العلمية والقدرة على التعامل مع القضايا النظرية بشكل منطقي متماسك، مما يضيف قيمة علمية وفكرية للبحث ويبرز تفرده في تحليل التراث النحوي العربي.

الكلمات المفتاحية: مبدأ التناقض المنطقي، التحليل النحوي، الاستدلال بالنقيض، الفكر النحوي العربي، الشريف الكوفي، البيان في شرح اللمع، المفاهيم النحوية.

The Principle of Logical Contradiction and Its Influence on Grammatical Analysis An Applied Study of the Book Al-Bayān fī Sharḥ al-Lumaʿ by Ibn Jinnī by Al-Sharīf Al-Kūfī, ʿUmar ibn Ibrāhīm (d. 539 AH)

Dr. Ali Jasim chitheer ʿAwda
Al-Imam Al-Kāẓim College of Islamic Sciences, University

Abstract

This study examines the principle of logical contradiction and its role in grammatical analysis through an applied study of al-Bayān fī Sharḥ al-Lumaʿ by al-Sharīf al-Kūfī (d. 539 AH). It addresses logical contradiction as a rational tool employed in traditional Arabic grammar to assess grammatical judgments and linguistic meanings .The study outlines the concept of contradiction and its conditions, and highlights the use of reasoning by negation in the works of early grammarians, demonstrating that Arabic grammatical thought relied on logical

reasoning even without explicit logical terminology. The applied analysis focuses on examples from al-Bayān, examining contradictions in key grammatical concepts such as inflection and indeclinability, definiteness and indefiniteness, sound and weak forms, and declinable and non-declinable nouns .The study concludes that logical contradiction constitutes a central methodological principle in traditional Arabic grammatical analysis, reflecting the precision and depth of Arabic grammatical thought.

Keywords: Law of Logical Non-Contradiction, Grammatical Analysis, Argument by Contradiction, Arabic Grammatical Thought, Al-Sharif Al-Kufi .Al-Bayan fi Sharh al-Luma, Grammatical Concepts.

مقدِّمةُ

تباينت آراء علماء اللغة المحدثين حول ربط النحو العربي بالمنطق، فمنهم من يرى أن النحو لا شأن له بالمنطق وهو بعيد كل البعد عنه، ويجب دراسة اللغة ـــ ومنها دراسة النحوـــ دراسة وصفية باعتبارها ظاهرة اجتماعية تخضع للتطور والتغير حسب ظروف ومتطلبات، ولا يمكن إخضاعها للمنطق والفلسفة[1]. منهم من يرى أنْ لا بد من ربط اللغة والنحو بالعقل والتفكير، إذ إنها صادرة عن الإنسان الذي ميزه الله بالعقل والتفكير، وعدّوا المنطق كما عده النحويون القدماء ((كالمعيار والميزان للعلوم كلها))[2]وهكذا ما عكف عليه كثير من علماء اللغة القدماء، فظهر التعليل في النحو العربي منذ عهد عبد الله ابن أبي إسحاق الحضرمي، ونضج عند الخليل بن أحمد الفراهيدي، ومن جاء بعده من البصريين الذين أكدوا على القياس المنطقي في اللغة والنحو، وكان ميزاناً لسلامة العلاقات النحوية، فحافظوا على حجته في النحو؛ لأنه يعصم القانون اللغوي من الخطأ؛ ولذلك قال أبو علي الفارسي: ((لئن أخطئ في خمسين مسألة من اللغة، ولا أخطئ في واحدة من القياس))[3].

ويعدُّ التناقضُ من المبادئ الأساسية التي تتجلى أهميته واضحة في مؤلفات النحاة القدماء في الاستدلال لمسائلهم النحوية كما سنرى ذلك في التطبيق على كتاب البيان في شرح اللّمع للشريف الكوفي من خلال هذا البحث.

انقسم البحث إلى عدة مفاصل مهمة تمثلت بالتناقض لغةً، والتناقض اصطلاحاً، مجال استعمال التناقض، شروط التناقض بين القضايا، شروط الاختلاف بين القضايا، كيفية الاستدلال بالتناقض، ثمّ النقيض في النحو العربي، والنقيض في كتاب (البيان شرح اللّمع)، الذي انقسم بدوره إلى التناقض في المفاهيم النحوية، والتناقض في القضايا النحوية. وانتهاءً بالخاتمة.

أولاً: التناقض لغة:

التناقض في اللغة من مادة (نقض)، وهو كما جاء في كتب اللغة بمعنـــــى: (النكث والإفساد)، يقول الخليل:((النَّقْضُ : إفسادُ ما أبْرَمْتَ من حَبْلٍ أو بِناءٍ، والنِّقْضُ: البِناءُ المنْقُوضُ، يَعني: اللَّبِن إذا خَرَج منه والنِّقْضُ، والنِّقْضةُ: هما الجَمَلُ والنّاقةُ اللَّذانِ هَزَلَتْهما الأسفارُ وأدْبرَتَهْما، والجميعُ الأنقاضُ... والمُناقَضةُ في الأَشياءِ: نحو الشِّعْرِ كشاعِرٍ ينْقُضَ قصيدةً أُخرى بغيرها[4]. يقول ابن فارس:((النون والقاف والضاد أصلٌ صحيح يدلُّ على نَكْثِ شَيءٍ، وربما دلَّ على معنىً من المعاني على جنسٍ من الصَّوت. ونَقَضْتُ الحبلَ والبِناءَ... والمُنَاقَضَة في الشِّعر من هذا، كَأنَّه يريد أن ينقُضَ ما أَرَّبَهُ صاحبهُ. ونَقْضُ العَهدِ منه أيضاً. والنِّقْض: مُنْتَقَضُ الكمأة من الأرض إذا أردتَ أن تُخرجَها. نَقضْتُها نقضاً. وانتقضت القَرْحة، كأنَّها كانت تلاءمت ثم انتقَضَت. أمَّا الصَّوت فيقال لصوتِ المَفاصل نَقِيضها؛ وهو قريبٌ من الأوّل، لأنَّها كأنّها تَنْتَقِض فيسمع لها صوتٌ عند ذلك[5].

ويفرّق أبو هلال العسكري بين التناقض والتضاد فيقول:((الفرق بين التناقض والتضاد: أن التناقض يكون في الأقوال والتضاد يكون في الأفعال يقال: الفعلان متضادان ولا يقال: متناقضان فإذا جعل الفعل مع القول استعمل فيه التضاد فقيل فعل زيد يضاد قوله وقد يوجد النقيضان من القول ولا يوجد الضدان من الفعل ألا ترى أن الرجل إذا قال بلسانه زيد في الدار في حال قوله في الضد إنّه ليس في الدار فقد أوجد نقيضين معًا وكذلك لو قال أحد القولين بلسانه وكتب الآخر بيده أو أحدهما بيمينه والآخر بشماله ولا يصحّ ذلك في الضدين، وحد الضدين هو ما تنافيا في الوجود، وحدُّ النقيضين القولان المتنافيان في المعنى دون الوجود[6].

ثانياً: التناقض اصطلاحاً:

التناقض في الاصطلاح: هو((التلازم بين قضيتين يوجب صدق أحدهما وكذب الأخرى[7]. أو ((هو اختلاف الجملتين بالنفي والإثبات اختلافا يلزم منه لذاته كون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة**(8)**، وتناقض القضايا اختلاف في القضيتين يقتضي لذاته أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة))[9] ((والقضيتان اللتان لهما نفس الصفة هما القضيتان المتناقضتان، فإذا أردت مثلاً أن تبرهن على صدق القضية (الروح موجودة)، مع فرض أنك لا تتمكن على ذلك مباشرة، فيكفي أن تبرهن على كذب نقيضها وهو (الروح ليست موجودة) فإذا علمت كذب هذا النقيض لا بد أن تعلم صدق الأولى، لأن النقيضين لا يكذبان معاً وإذا برهنت على صدق النقيض لا بد أن تعلم كذب الأولى؛ لأن النقيضين لا يصدقان معا))[10].

ثالثاً: مجال استعمال التناقض:

يستعمل التناقض في القضايا من النوعين الأول والثاني من أنواع التلازم بين القضيتين، وهما:

أ- لزوم صدق القضية الثانية (المطلوب) لكذب القضية الأولى (المبرهن عليها).

ب-لزوم كذب القضية الثانية (المطلوب) لصدق القضية الأولى (المبرهن عليها)[11].

رابعاً: شروط التناقض بين القضايا:

لا بد لتحقق التناقض بين القضيتين من اتحادهما في أمور ثمانية، واختلافهما في أمور ثلاثة:

الوحدات الثمان: وهي الأمور التي يجب اتحاد القضيتين فيها (الوحدات الثمان)، وهي ما يأتي:

١- الموضوع، فلو اختلفا فيه لم يتناقضا مثل: العلم نافع، الجهل ليس بنافع.

٢- المحمول، فلو اختلفا فيه لم يتناقضا مثل: العلم نافع، العلم ليس بضار.

٣- الزمان، فلا تناقض بين "الشمس مشرقة"، أي: في النهار، وبين: "الشمس ليست مشرقة" أي: في الليل.

٤- المكان، فلا تناقض بين "الأرض مخصبة" أي في الريف، وبين "الأرض ليست مخصبة" أي: في البادية.

5- القوة والفعل، أي: لا بدّ من اتحاد القضيتين في القوة والفعل، فلا تناقض بين "محمد ميت" أي: بالقوة وبين "محمد ليس بميت" أي: بالفعل.

٥- الكل والجزء، فلا تناقض بين "العراق مخصّب" أي: بعضه، وبين "العراق ليس بمخصب" أي: كله.

٦- الشرط، فلا تناقض بين "الطالب ناجح آخر السنة" أي: إن اجتهد، وبين "الطالب غير ناجح "أي: إذا لم يجتهد.

٧- الإضافة فلا تناقض بين "الأربعة نصف" أي بالإضافة إلى الثمانية، وبين "الأربعة ليست بنصف" أي: بالإضافة إلى العشرة[12].

خامساً: شروط الاختلاف بين القضايا:

1- **الاختلاف بالكم(الكلية والجزئية)**

فلو اتفقت القضيتان في الكلية والجزئية لم تتناقضا، مثل: (بعض المعادن حديد_ بعض المعدن ليس بحديد). فإن كلتا القضيتين صادقتان. و (كل حيوان إنسان_ ولا شيء من الحيوان إنسان) فإن كلتا القضيتين كاذبتان.

2- الاختلاف في الكيف (الإيجاب والسلب)

فلو اتفقت القضيتان في الإيجاب والسلب لم تتناقضا، مثل: (كل إنسان ناطق_ بعض الإنسان ناطق) لأن كلتا القضيتين كاذبتان. و(بعض الإنسان ليس بحيوان_ كل إنسان ليس بحيوان). لأن كلتا القضيتين كاذبتان[13].

3- الاختلاف بالجهة:

أما الاختلاف بالجهة، فأمر يقتضيه طبع التناقض كالاختلاف بالإيجاب والسلب، لأن نقيض كل شيء رفعه، فكما يرفع الإيجاب بالسلب والسلب بالإيجاب، فلا بد من رفع الجهة بجهة تناقضها[14].

وقد أعرض بعض علماء المنطق المحدثين عن هذه الوحدة بسبب قلة جدواها وعدم أهميتها[15].

نتائج الاختلاف

وفي ضوئه تكون نتائج الاختلاف كالآتي:

الموجبة الكلية نقيض السالبة الجزئية

الموجبة الجزئية نقيض السالبة الكلي[16].

سادساً: كيفية الاستدلال بالتناقض

هي أن يعمد المستدل إلى نقيض القضية (المطلوب البرهان عليها) فيبرهن على صدقها أو كذبها. فإذا ثبت صدق القضية (النقيض) بالبرهان يطبق عليها قاعدة:(النقيضان لا يصدقان معا ولا يكذبان معاً). وإذا ثبت كذب القضية (النقيض) ينتج بعد تطبيق قاعدة النقيضين صدق القضية المطلوبة. مثال: (لا شيء من الأرواح موجودة).

المطلوب: إثبات صدق القضية أو كذبها.

والمفروض: أن استعمال طرائق الاستدلال المباشر لإثبات المطلوب صعب، فينتقل المستدل _ هنا_ إلى طريقة من طرق الاستدلال غير المباشر وهي طريقة (التناقض)... فيقول: المطلوب: (لا شيء من الأرواح موجودة).

النقيض: (بعض الأرواح موجودة).

الاستدلال: وقد ثبت بالبرهان _ في محله_ صدق النقيض، وهو (بعض الأرواح موجودة)، فلا بد وأن يكذب المطلوب، وهو (لا شيء من الأرواح بموجودة)؛ لأن النقيضين لا يصدقان معاً ولا يكذبان معاً، فإذا صدق أحدهما كذب الآخر، وقد صدق النقيض فلا بد وأن يكذب المطلوب.

النتيجة: كذب (لا شيء من الأرواح موجودة)[17].

الخلاصة: الخطوات التي تتبع في الاستدلال بالتناقض هي ما يلي:

١- تعيين المطلوب.

٢- تعيين النقيض.

٣- الاستدلال على صدق النقيض أو كذبه.

٤- تطبيق قاعدة النقيضين.

5-النتيجة[18].

النقيض في النحو العربي القديم:

من يستقرئ كتب النحو القديمة يجد أنّ مبدأ التناقض حاضرٌ في كتبهم؛ وذلك في اعتمادهم عليه في مسائلهم، فنجد سيبويه يذكر التناقض ويشير إليه في (باب الاستقامة من الكلام والإحالة)، إلا إنه لم يوضح المراد منه، فيقول: ((يحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه، لأنه مستقيم ليس فيه **نقيض** فمن ذلك قوله:

صددتِ فأطولتِ الصدود وقلّما وصالٌ على طول الصدود يدومُ

وإنما الكلام: وقل ما يدوم وصال[19]، وممن صرّح بقاعدة التناقض أبو البركات الأنباري، وذلك بقوله:((فلو جوزنا أن يُجمع في اسم واحد إعرابان مختلفان لأدى ذلك إلى التناقض لأن كل واحد من الإعرابين يدل على **نقيض** ما يدل عليه الآخر ألا ترى أنا لو قدرنا الرفع والنصب في اسم واحد لدلّ الرفع على الفاعلية والنصب على المفعولية وكل واحد منهما **نقيض** الآخر بخلاف ما لو قدرنا إعرابين متفقين فإنه لا يدل أحد الإعرابين على **نقيض** ما يدل عليه الآخر فبان الفرق بينهما))[20].

وكذلك نجد الرضي الاسترابادي يتحدث عن بعض شروط التناقض في القضايا (الاتحاد في الزمان)، يقول:((ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت، وثبوته في وقت آخر، وإنما التناقض بين ثبوت الشيء وانتفائه في وقت واحد، فلا يكون ــ إذن ــ نفي كان مفيدا لثبوت مضمون خبره، بل المفيد لثبوته تلك القرينة، فإن حصلت قرينة هكذا، قلنا بثبوت مضمون خبر كاد، بعد انتفائه، كما في قوله تعالى: (فذبحوها وما كادوا يفعلون)، أي: ما كادوا يذبحون قبل ذبحهم وما قربوا منه، إشارة إلى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم في قولهم: "أتتخذنا هزوا،.."))[21]، وكذلك قوله:((فلا يلزم التناقض في نحو: جاءني القوم إلا زيدا، لأنه بمنزلة قولك: القوم المخرج منهم زيد، جاءوني، ولا في نحو: له علي عشرة إلا درهما، لأنه بمنزلة قولك: العشرة المخرج منها واحد، له علي، وذلك لأن المنسوب إليه الفعل، وإن تأخر عنه لفظا، لكنه لا بدله من التقدم وجودا على النسبة التي يدل عليها الفعل، إذا المنسوب إليه، والمنسوب سابقان على النسبة بينهما ضرورة، ففي الاستثناء، لما كان المنسوب إليه هو المستثنى منه فلا بد، إذن، من حصول الدخول والإخراج قبل النسبة، فلا تناقض"[22]، وكذلك قوله في اسم لا النافية للجنس واسمها:((وقيل: حملت عليها حمل النقيض على النقيض. وارتفاع خبر " لا " بها، إن لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة[23].

وممن ذكروا أهمية النقيض في النحو ابن هشام الأنصاري إذ يرى ضرورة الانتباه إلى بعض المسائل التي يرد فيها التناقض، فيقول:((فإن العرب يشترطون في بابٍ شيئاً ويشترطون في آخرَ **نقيضَ** ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح أقيستهم، فإذا لم يتأمل المعربُ اختلطت عليه الأبوابُ والشرائطُ. فلنورد أنواعاً من ذلك مشيرين إلى بعض ما وقع فيه الوهم للمعربين: النوع الأول: اشتراطهم الجمودَ لعطف البيان، والاشتقاق للنعت. ومن الوهم في الأول قولُ الزمخشري في (ملكِ الناسِ، إلهِ الناسِ) إنهما عطفا بيان، والصواب أنهما نعتان، وقد يجاب بأنهما أجريا مجرى الجوامد، إذ يستعملان غير جاريين على موصوفٍ وتجري عليهما الصفاتُ، نحو قولنا إلهٌ واحدٌ وملكٌ عظيم))[24]، وقوله أيضاً في قول الشاعر:((

على الحكَمِ المأتيِّ يوماً إذا قضى قضيَّتهُ ألا يجورَ ويقصِدُ

وهذا متعين للاستئناف، لأن العطف يجعله شريكاً في النفي، فيلزم **التناقض** وكذلك قولهم: دعني ولا أعودُ لأنه لو نصب كان المعنى ليجتمع تركَكَ لعقوبتي وتركي لما تنهاني عنه، وهذا باطل"[25].

النقيض في كتاب (البيان في شرح اللّمع)

أولاً: التناقض في المفاهيم النحوية:

نجد في كتاب البيان في شرح اللّمع مفاهيم عديدة يظهر فيها الاستدلال بالنقيض واضحاً، ومنها:

أ-الإعراب والبناء: يقول: ((ولمّا كان الإعراب حركة والبناء سكوناً، صارا ضدين؛ لأنّ الحركة ضد السكون، والشيء لا يكون متحركاً في حال واحدة، هذا محال))[26]. من خلال معرفة هذين المتناقضين تتضح لنا معرفة أبواب كثيرة تندرج تحت كلٍّ منهما، وهذه الأبواب بدورها أيضاً تحوي كثيراً من المفاهيم النحوية المتناقضة، إذ يُعرف كثيرٌ منها بمعرفة نقيضها. إذ نجد تحت باب الإعراب: الإعراب بالحركات الأصلية، ونقيضه الإعراب بالحركات الفرعية، وما تحت باب البناء نجد مثلاً باب البناء بثبوت الحرف ونقيضه البناء بحذف الحرف، وغير ذلك كثير.

ب-النكرة والمعرفة: يقول:((الأصل في الأسماء كلها أن تكون نكرات ثم يطرأ عليها التعريف، فالتعريف فرع على التنكير، والتنكير هو الأصل، فكلّ ما لم يخص الواحد من جنسه فهو نكرة..."[27] ومن هنا يتبين أن النكرة أصل ونقيضها الفرع وهي المعرفة، فمن الاستدلال بالنقيض علمنا شمولية النكرة وخصوصية نقيضتها المعرفة، إضافة إلى ما ينتج عن هذا الاستدلال من فروع وأبواب أخرى يمكن أن يكون للاستدلال بالنقيض دور مهم في إيضاح مكنوناتها.

ج- الجر والنصب: يقول:((فسميَّ جراً؛ لأنه ضد النصب؛ لأنّ النصب قصدوا به الإعلاء، والجرّ قصدوا به النزول))[28]. ويبدو هنا أيضا دور التناقض في تبيين الفرق بين معنى الجرّ والنصب، وهما معنيان متناقضان كما هو واضح. فبمعرفة أحدهما يعرف الآخر، أي: نقيضه.

د- جمع التصحيح وجمع التكسير: يقول:((الجمع للأسماء، وهو على ضربين: جمع تصحيح، وجمع تكسير، فجمع التصحيح: ما سلم فيه نظم الواحد وبناؤه... وجمع التكسير: هو كل جمع تغير فيه نظم الواحد وبناؤه وإعرابه"[29]، فمن تعريف جمع التصحيح وجمع التكسير يتبين لنا أن أحدهما نقيض الآخر؛ وهو جمع التكسير، فنقول: كل ما لا يسلم فيه نظم الواحد وبناؤه فهو جمع تكسير. وكل جمع لا يتغير فيه نظم الواحد وبناؤه وإعرابه فهو جمع تصحيح.

ه-الإضافة المحضة والإضافة غير المحضة: يقول:((الإضافة المحضة هي إضافة اسم إلى اسم مثله، من غير أن يقدّر التنوين وينوى الانفصال... الإضافة غير المحضة وهي التي ينوى بها الانفصال ويقدر التنوين))[30]، وهنا يبدو دور الاستدلال بالنقيض للإضافة المحضة، فنقول:((كل اسم مضاف إلى اسم مثله

ولم يقدّر التنوين وينوى الانفصال فهو إضافة محضة. فخرجت بذلك الإضافة غير المحضة، وهي كل اسم مضاف إلى اسم وينوى بها الانفصال ويقدر التنوين.

و- الظروف المتمكنة والظروف غير المتمكنة: يقول: ((الظروف المتمكنة ما يدخلها الرفع والجر، نحو: (اليوم) و(الليلة) و(خلف) و(فوق) و(تحت)، وأشباه ذلك؛ لأنك متى قدّرت فيها(في) كانت ظروفاً، وإذا نزعت منها (في) كانت أسماءً كـ(زيد) و(عمرو). وأما الظروف غير المتمكنة: فإنها لا تكون مرفوعة قطُّ، وذلك نحو: (عندك)، كذلك نحو: (قبلُ) و(بعدُ)لا تقول: قبلُك قديمٌ ولا: عندك واسعٌ، فالظرف المتمكن يجوز أن يكون مفعولاً على سعة الكلام، ويجوز أن يقوم مقام الفاعل، والظرف الذي لا يتمكن يجعل مفعولاً على سعة الكلام، ولا يقام مقام الفاعل...))[31] فنقول: كل ظرف يدخله الرفع والجر فهو ظرف متمكن، فخرج بذلك الظرف غير المتمكن، الذي لا يدخله الرفع.

ز- الاسم المنصرف والاسم غير المنصرف: يقول:((والاسم المعرب على ضربين: منصرف وغير منصرف، والمنصرف هو الأصل؛ لأن أصل الأسماء كلها أن تكون منصرفة إلا أن يعرض لها ما يمنعها من الانصراف...))[32]

ح- **الصحيح والمعتل**: يقول:((الاسم المعرب على ضربين: صحيح ومعتل... المعتل في الأسماء آخره ياء قبلها كسرة وألف قبلها فتحة... فأما الصحيح فنحو: (زيد) و (عمرو) (بكر)))[33]، فنستطيع القول: كل اسم آخره ياء قبلها كسرة وألف قبلها فتحة فهو اسم معتل. فيخرج من ذلك نقيضه الذي ليس آخره ألف أو ياء وهو الاسم الصحيح الذي آخره حرف صحيح نحو: (زيد) و(عمرو) و(بكر).

ط- **المبني**: يقول:((المبني ما لا يتغير عن حالته التي استقرّ عليها))[34]، وعند الاستدلال بالنقيض يخرج منه: ما يتغير عن حالته التي استقر عليها وهو المعرب.

ي- **المعرب**: يقول: ((ما يجوز أن تدخل عليه حركات الإعراب)).[35] ونقيضه ما لا يجوز أن تدخل عليه حركات الإعراب وهو المبني.

ك- الحرف: يقول: ((الحرف ما لم تحسن فيه علامات الأسماء ولا علامات الأفعال))[36] فخرج بذلك الاسم: وهو ما تحسن فيه علامات الأسماء. والفعل الذي تحسن فيه علامات الأفعال. إذن فكل ما لم تحسن فيه علامات الأسماء ولا علامات الأفعال فهو حرف.

ل- **الكلام**: يقول:((الكلام: كل جملة مفيدة))[37] فيخرج من هذا التعريف كل جملة غير مفيدة، فنقول: كل جملة غير مفيدة ليست كلامًا.

ثانياً: التناقض في القضايا:

القضية: ((هي كلُّ قول فيه نسبة بين شيئين بحيث يتبعه صدق أو كذب))[38], أو هي ((الجملة الخبرية التامة))[39].

وقد استدلّ النحاة القدماء بالنقيض في إثبات كثير من القضايا النحوية أو نفيها، ومنهم الشريف الكوفي، إذ استدلّ بالتناقض على كذب عدد من القضايا النحوية أو صدقها بصدق نقيضها أو كذبه, ومنها:

أ- يقول الشريف الكوفي:((كلّ (أفعل) مؤنثه (فعلاء) لا ينصرف)).[40] لا شيء من (أفعل) مؤنثه (فعلاء) ينصرف (كلية سالبة صادقة)، بعض ما لا ينصرف من (أفعل) مؤنثه (فعلاء). (جزئية موجبة كاذبة)

ب- يقول:((كل وصف كان مؤنثه على (فعلان) ومؤنثه (فعلى)، فإنه لا ينصرف)).[41] لا شيء من الوصف على (فعلان) ومؤنثه (فعلى)، ينصرف. (كلية سالبة صادقة)

بعض مما ينصرف على (فعلان) ومؤنثه (فعلى)،(جزئية موجبة كاذبة).

ج- يقول: ((كل فعل لا بد له من فاعل))[42]. (كلية موجبة صادقة)، بعض الأفعال ليس لها فاعل. (جزئية سالبة كاذبة).

د- يقول: ((الوصف يخصص الموصوف ويخرجه من الإبهام والعموم))[43]. كل ما يخصص الموصوف ويخرجه من الإبهام والعموم فهو وصف. (كلية موجبة صادق) بعض الوصف لا يخصص الموصوف ولا يخرجه من الإبهام والعموم.(جزئية سالبة كاذبة).

خاتمة

تبدو اللغةُ لكثيرٍ من متكلميها أنها كلماتٌ مجردةٌ منطوقةٌ أو مكتوبةٌ، أو أنها مَلَكَةٌ حاضرةٌ في ذهن الإنسانِ أو قوالبُ جاهزةٌ يستعملها متى شاء من دون بذل أي جهد عقلي أو تفكيري، وهذا وهمٌ واضحٌ، فاللغة التي تبدو كذلك نجدها في الحقيقة قد مرت بعمليات عقلية وتفكيرية حتى وصلت إلى ما هي عليه، وهي بحركة دائمة ما دامت مرتبطة بالعقل والتفكير؛ لذا عند البحث في جزئيات اللغة نجد كثيرا من عمليات عقلية ومبادئ منطقية أشار إليها علماء اللغة أو طبقوها على مسائلهم النحوية، ومن أهم تلك المبادئ: مبدأ التناقض، إذ نجده حاضراً في حلّ كثير من المسائل النحوية، وخاصة في كتاب البيان في شرح اللّمع، للشريف الكوفي، إذ تبين لنا – وإن لم يصرّح بذلك- أنه أفاد من هذا المبدأ المنطقي في معالجة كثير من مسائله النحوية.

المصادر والمراجع

– معجم مقاييس اللغة ، أحمد بن زكريا ابن فارس، ت: عبد السلام هارون، دار الفكر، د ط، بيروت، ج5.

– إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، القاهرة - مصر، ط2، 1413-1992.

– الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي، فؤاد بو علي، عالم الكتب الحديث، ط1، إربد- الأردن، 1432ه- 2011.

– الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري عبد الرحمن بن محمد ابن أبي سعيد، د ط، دار الفكر، دمشق- بيروت، د ت.

– البيان في شرح اللّمع لابن جني، الشريف الكوفي: عمر بن إبراهيم، ت: د. علاء الدين حموية، دار عمار، ط1، عمان- الأردن، 1423ه-2002م.

– الخصائص، عثمان ابن جني، ت: محمد علي النجار، عالم الكتب، د ط، بيروت- لبنان، د ت.

– خلاصة المنطق، عبد الهادي الفضلي، دائرة معارف الفقه الإسلامي، ط3، قم- إيران، 1428م- 2007م.

– شرح الكافية، رضي الدين الاسترابادي، ت: د. حسن الحفظي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، د ط، السعودية، د ت، ج1.

العين، الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، ت: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة، د ط، الهلال، د ت، ج5.

الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، ت: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، د.ط، القاهرة-مصر، د.ت.

- في النحو العربي، نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت- لبنان، ط2، 1406ه - 1986.

– الكتاب، سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة- مصر، 1408ه-1988.

– الكليات، أبو البقاء الكفومي، ت: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، د ط، بيروت- لبنان، 1419ه-1998م.

– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري ، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، د ت، صيدا- بيروت، د. ط، 1428ه-2007.

– المنطق، المظفر، محمد رضا، المنطق، دار التعارف، ط3، بيروت، 1427-2006.

هوامش البحث

(1) ينظر: في النحو العربي، نقد وتوجيه، مهدي المخزومي: ص19_20. وينظر مقدمة إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، ط2.
(2) الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي، فؤاد بو علي، عالم الكتب الحديث، ط1، إربد- الأردن، 1432ه- 2011: 147.
(3) الخصائص، عثمان ابن جني، ت: محمد علي النجار، عالم الكتب، د ط، بيروت- لبنان، د ت، 1/ 99.
(4) العين، الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، ت: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة، د ط، الهلال، د ت، 51/5.
(5) ابن فارس، أحمد بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، ت: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، د ط، 5/ 471.
(6) الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، ت: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، د ط، القاهرة- مصر، د.ت, 102/1.
(7) خلاصة المنطق، عبد الهادي الفضلي، دائرة معارف الفقه الإسلامي، ط3، قم- إيران، 1428م- 2007م: 148.
(8) الكليات، أبو البقاء الكفومي، ت: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، د ط، بيروت- لبنان، 1419ه-1998م: 1/ 469.
(9) المنطق، المظفر، محمد رضا، المنطق، دار التعارف، ط3، بيروت، 1427-2006: 166-167
(10) المصدر نفسه: 166.
(11) خلاصة المنطق: مرجع سابق:147.
12 المنطق، مرجع سابق: 167، 168.
(13) خلاصة المنطق، مرجع سابق: 149-150.
(14) المنطق، مرجع سابق: 169.
(15) ينظر هامش خلاصة المنطق، مرجع سابق:150، والمنطق، مرجع سابق:170.
(16) خلاصة المنطق، مرجع سابق:51 .
(17) المرجع نفسه: 151.
(18) المرجع نفسه، 152.
(19) لكتاب، سيبويه، 1/ 31.
(20) الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري عبد الرحمن بن محمد ابن أبي سعيد، د ط، دار الفكر، دمشق- بيروت، د ت: 17.
(21) شرح الكافية، رضي الدين الاسترابادي، ت: د. حسن الحفظي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، د ط، السعودية، د ت، 1/ 1668.

(22) المصدر نفسه، 1/ 582.
(23) المصدر نفسه، 1/ 227.
(24) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري ، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، د ت، صيدا- بيروت، د. ط، 1428ه-2007، 1/ 216.
(25) المصدر نفسه، 1/ 134.
(26) البيان في شرح اللّمع لابن جني، الشريف الكوفي، ت: علاء الدين حموية، دار عمار، ط1، عمان- الأردن، 1423ه-2002م: 27.
(27) المصدر نفسه: 219.
(28) المصدر نفسه: 30.
(29) المصدر نفسه: 80- 92.
(30) المصدر نفسه: 266.
(31) المصدر نفسه: 2011.
(32) المصدر نفسه: 16.
(33) المصدر نفسه: 3.
(34) المصدر نفسه: 44.
(35) المصدر نفسه: 42- 44.
(36) المصدر نفسه: 19.
(37) المصدر نفسه: 20,
(38) خلاصة المنطق، مصدر سابق: 132.
(39) المرجع نفسه: 132.
(40) البيان في شرح اللمع، مصدر سابق: 513.
(41) المصدر نفسه: 516.
(42) المصدر نفسه: 483.
(43) المصدر نفسه: 271.